الموضوع	الصفحة
تمهيد وتقسيم.	٥
الفصل الأول: استخدام القاضى لقواعد علم المنطق لفهم الواقع فى الدعوى المعروضة عليه.	١١
المبحث الأول: القواعد المنطقية الواجبة التطبيق لفهم الواقع فى الدعوى.	١٣
١ ـ استخدام الاستدلال الاستقرائى لفهم الواقعة والأدلة.	١٥
٢ ـ الاعتماد على الاستدلال الاستنباطى لاستنتاج النتائج الصحيحة التى تتفق مع حقيقة الواقعة والأدلة التى استقرأها القاضى.	١٧
٣ ـ الوحدة المنطقية بين أسباب الحكم ومنطوقه.	٢٠
٤ ـ ابتعاد استدلال القاضى عن المسخ والتحريف.	٢٣
المبحث الثانى: تطبيق القواعد المنطقية على الواقع فى الدعوى.	٢٩
أولا: مظاهر تطبيق القواعد المنطقية على واقعة الدعوى:	٢٩
١ ـ أن يستند فى وصوله إلى حقيقة الواقعة واستخلاص صورتها الصحيحة إلى الفهم الصحيح والسائغ لمعطياتها من ظروف مادية وقانونية.	٣٠
٢ ـ أن يستخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى استخلاصا مستندا فى ذلك إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها الثابت فى الأوراق.	٣٢

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
٣ ـ يجب لسلامة استخلاص القاضى للواقعة أن تكون مستقرة فى ذهنه غير مضطربة.	٣٤
٤ ـ يجب على القاضى أن يصل إلى حقيقة الواقعة لكى يتوصل إلى صحة تطبيقه للقانون.	٣٧
٥ ـ يجب أن تكون الواقعة التى يستخلصها القاضى ويصل إلى حقيقتها تتفق مع التحقيقات والأدلة التى تحويها الأوراق والشروط الأخرى اللازمة للعقاب.	٤٢
ثانيا: مظاهر تطبيق القواعد المنطقية على الأدلة:	٥٠
١ ـ الفهم السائغ للأدلة.	٥١
٢ ـ يجب أن تكون مقدمات الاستدلال القضائى صالحة لحمل النتيجة المترتبة عليها.	٦١
أ ـ أن يعتمد القاضى فى بنائه لمقدمات حكمه على أدلة مصدرها فى أوراق الدعوى المعروضة عليه.	٦٣
ب ـ وجوب أن يعتمد القاضى فى بنائه لمقدمات حكمه على أدلة مشروعة.	٦٧
ج ـ وجوب أن يعتمد القاضى فى بنائه لمقدمات حكمه على أدلة يقينية.	٧٢
١ – أن الدلائل لا تقوى وحدها لأن تستمد منها الإدانة.	٧٥
٢ – أن أقوال متهم على متهم آخر لا تقوى وحدها لأن تستند إليها الإدانة.	٧٦
٣ – أن الشك يجب أن يقود إلى البراءة وليس الأدانة.	٧٩

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
د - يجب أن يعتمد القاضى فى بنائه لمقدمات حكمه على أدلة متسقة.	٨٢
١ - أن تكون الأدلة التى يستمد القاضى منها اقتناعه متسقة فيما بينها.	٨٢
٢ - اتساق المقدمات - الواقعة والأدلة - مع المنطوق.	٨٨
الفصل الثانى: استخدام القاضى لقواعد المنطق لفهم القانون.	٩٣
المبحث الأول: القواعد المنطقية الواجبة التطبيق لفهم القانون.	٩٣
أولا: استخدام الاستدلال القضائى للوصول إلى التكييف القانونى الصحيح للواقعة.	٩٦
ثانيا: استخدام الاستدلال القضائى فى تفسير القانون.	١٠٠
أ - تفسير النص الواضح فى عبارته ودلالة ألفاظه يتحقق بمجرد الاستدلال على انطباقه وفقا لنموذجها القانونى.	١٠٢
ب - يجب على القاضى أن يتحقق علمه بقواعد التفسير اللفظى وهى:	١٠٣
١ - أن يراعى فى تفسيره للنص القانونى تركيب ألفاظه فى اللغة، وأن يفسره فى مجموعه وأن يتقيد بمعناه الاصطلاحى.	١٠٣
٢ - يجب على القاضى فى تفسيره للنص أن يعلم الدلالات المختلفة لألفاظه.	١٠٤
ج - يجب على القاضى الاستعانة بقواعد التفسير المنطقى إلى جانب قواعد التفسير اللفظى.	١٠٧

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
١ ـ الاستعانة بالمصلحة التى يحميها النص للوصول إلى تفسيره.	١١٠
٢ ـ الاستعانة بوسائل تخرج عن ألفاظ النص للوصول إلى تفسيره.	١١٣
٣ ـ الاستعانة بوسائل تستنبط من ذات النص للوصول إلى تفسيره.	١١٤
د ـ الالتزام بالدقة فى تفسير النصوص الجنائية.	١١٥
أولا: تفسير نصوص التجريم والعقاب.	١١٦
١ ـ التفسير المقرر لنصوص التجريم والعقاب.	١١٦
٢ – عدم اللجوء إلى القياس فى تفسير نصوص التجريم والعقاب.	١١٧
٣ ـ تفسير النص العقابى عند الشك فيه لصالح المتهم.	١١٧
ثانيا: تفسير النصوص المعفية من العقاب والمخففة منه.	١١٨
ثالثا: الاستدلال القضائى فى تطبيق مضمون النص القانونى.	١٢١
١ ـ التطبيق الصحيح لمضمون النص القانونى.	١٢٢
٢ ـ الاختيار الصحيح للعقوبة وفقا لحدودها القانونية.	١٢٥
٣ ـ التطبيق الصحيح لنصوص قانون الإجراءات الجنائية التى يكون تطبيقها لازما للتطبيق الصحيح لقانون العقوبات الموضوعى.	١٣٠
المبحث الثانى: صور تطبيق القواعد المنطقية فيما يتصل بفهم القانون.	١٣٩

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
أولا: مظاهر تطبيق القواعد المنطقية فيما يتعلق بتكييف الواقعة التكييف القانونى الصحيح.	١٣٩
ثانيا: مظاهر تطبيق القواعد المنطقية فيما يتصل باختيار النص القانونى وتطبيق مضمونه.	١٥٣
١ ـ تطبيق القواعد المنطقية بشأن اختيار النص القانونى الواجب التطبيق على الواقعة.	١٥٣
٢ ـ تطبيق القواعد المنطقية بشأن تطبيق مضمون النص القانونى.	١٦٤
خاتمة البحث.	١٧٠
دلالة المختصرات.	١٧٥
المراجع.	١٧٦
الفهرس.	١٨٥

Scanned by CamScanner